

## تقرير

يتوقع البنك الدولي، في أحدث تقاريره، أن يكون الأثر الكلي لانخفاض أسعار النفط على اقتصاد لبنان إيجابياً. ففي جانب المالية العامة، ستتحقق وفورات كبيرة، يأتي معظمها من انخفاض مدفوعات الحكومة للكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مواتياً، لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين

# أثر انخفاض أسعار النفط: كفة «الإيجابية»



انخفاض أسعار النفط سيكون له الأثر على ميزان المدفوعات بعموض بعضها بعضاً (مروان طحطح)

مساعداً واستثمارات وعائدات سياحية وتحويلات مغتربين إلى بقية بلدان المنطقة. يشير التقرير إلى أن اليمن وليبيا من بين منتجي النفط الأكثر عرضة للمعاناة بسبب انخفاض الأسعار، وأن إيران والعراق قد يشهدا تدهور صافي ميزان تجارتها النفطية (صافي صادراتها النفطية) ما يربو على 10% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. أما البلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي، فإنها في وضع أفضل كثيراً بسبب احتياطياتها المالية الوفيرة، لكنها قد تسجل أيضاً تراجعاً يزيد على 215 مليار دولار في العائدات النفطية، أي أكثر من 14% من إجمالي ناتجها المحلي.

حذرت ليلي متقي، معدة التقرير، من أن «الصدمة النفطية قد تعرض للخطر قدرة بعض البلدان المصدرة للنفط على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالإنفاق. وتشتمل البدائل المتاحة أمامها على السحب من الاحتياطيات وخفض الإنفاق على دعم الوقود ورواتب العاملين في القطاع العام (...). ويواجه مستوردو النفط، مثل مصر والأردن ولبنان، خطراً لأن اقتصاداتهم تتلقى تدفقات كبيرة من تحويلات المغتربين والمساعدات من مجلس التعاون الخليجي. غير أنه استناداً إلى الأحداث المماثلة السابقة، خلص التقرير إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي على الأرجح إلى إبطاء وتيرة النمو، لكنه لن يسبب تراجعاً في تحويلات المغتربين.

انطلاقاً من ذلك، يتوقع البنك الدولي أن يكون الأثر الكلي على اقتصاد لبنان إيجابياً. ففي جانب المالية العامة، ستتحقق وفورات كبيرة، يأتي معظمها من انخفاض مدفوعات الحكومة للكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مواتياً لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين. وأشار التقرير إلى «الغموض الذي يحيط بالأثر على القطاع الحقيقي، إذ إن انخفاض أسعار المنتجات البترولية سيعزز الاستهلاك الخاص من ناحية، لكن تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في البلدان المنتجة للنفط قد يُضعف هذا الاستهلاك من ناحية أخرى». وخلص إلى أن «الأثر المتوقع على النمو

تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن النمو المحقق في عام 2014 بلغ نحو 1,5%، بزيادة طفيفة عن عام 2013، الذي سجل نمواً بنسبة 0,9%. من المتوقع، بحسب «الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الصادر أمس، أن يبقى النمو ضعيفاً في هذا العام، ولا يتجاوز نسبة 2%، وهو ما يقل كثيراً عن مستواه المرتفع في فترة ما قبل عام 2011. وأشار إلى أن حزمة الحوافز، التي أقرها مصرف لبنان بقيمة مليار دولار في صورة قروض مدعومة إلى القطاع الخاص، ستمكّن «أرباب العمل الحر في لبنان من الحصول على تمويل مباشر ودخول السوق».

يحاول البنك الدولي أن يقيس أثر انخفاض أسعار النفط على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معتبراً «أن انخفاض أسعار النفط العالمية أكثر من 50%، من 115 دولاراً للبرميل في حزيران 2014 إلى أقل من 50 دولاراً اليوم، ستكون له آثار وتداعيات واسعة على اقتصادات المنطقة». إلا أن «لبنان، الأردن، تونس ومصر، وهي جميعها مستوردة للنفط، ستكون مستفيدة من هذا الانخفاض»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن موازين التجارة في هذه البلدان يمكن أن تتحسن بنسبة تصل إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي. ووفقاً للتقرير، من المرجح أن تشهد البلدان المصدرة للنفط ارتفاع العجز في موازين مالتها العامة ومعاملاتها الجارية أو انكماشاً كبيراً لفوائض هذه الموازين. يعلّق شانتا ديفاراجان، أحد معدّي التقرير: «سيستفيد مستوردو النفط من انخفاض فواتير الواردات ودعم الوقود. أما المصدرون، وبعضهم يعتمد على النفط في الحصول على 80% من إيراداته، فسيخسرون بعض إيرادات التصدير والمالية العامة».

يركز العدد الرابع من الموجز الدوري (كانون الثاني 2015) على الآثار الناشئة عن تدني أسعار النفط على مجموعة من ثمانية بلدان نامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مستوردو النفط: مصر وتونس ولبنان والأردن؛ ومصدرو النفط: إيران والعراق واليمن وليبيا) وبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تؤدي دوراً رئيسياً في تدفق الأموال بصورة

## مجتمع مدني

## 17 جمعية تطالب بسياسة لجوء إنسانية

## أيضا الشوفي

محنة لجوء السوريين في لبنان دخلت عامها الرابع. أربعة أعوام تراكمت فيها قرارات وأحداث عنف كثيرة، بدأت بعدم اعتراف الحكومة اللبنانية بصفة «اللجوء» واعتمادها مصطلح «النزوح» لتحرم اللاجئين من حقوقهم. تفاقمت الأمور وفرضت أكثر من 45 بلدية إجراءات حظر تجوال في كافة أنحاء البلاد، ما خلق جواً ملاماً لتكتيف مشاعر العنصرية، فتشكلت ميليشيات أهلية تحرص

على تطبيق منع التجوال باستخدام العنف. 61% من المجتمعات المضيفة أقرت بحوادث عنف تجاه اللاجئين خلال الـ 6 أشهر الأخيرة من العام الماضي، فيما سُجلت 311 حالة صراع خلال أربعة أشهر. بعد غياب دام ثلاث سنوات للحكومة اللبنانية عن قضية اللجوء، قررت الدولة أن تعتمد سياسة لتنظيم «النزوح» هدفها تخفيض عدد اللاجئين. ارتكزت هذه السياسة على تغذية العنصرية، فبلغت ذروتها في اليوم الأخير من عام 2014 عندما صدر قرار عن المديرية

سيتموّف على طول مدة انخفاض أسعار النفط وتوقعاتها. وسيعود هبوط أسعار النفط بالنفع على المستهلكين، ويُعزّز النمو، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، لكن من ناحية أخرى قد تتعرض تحويلات المغتربين من البلدان المنتجة للنفط لضغوط إذا استمر انخفاض أسعار النفط فترة طويلة. وستراجع معدلات التضخم الأساسي مع انخفاض أسعار النفط».

## ميزان المالية العامة

«بفضل انخفاض أسعار النفط، سينحسّن وضع المالية العامة للبنان الذي يتسم بأوجه ضعف هيكلية». إلا أن العجز الكلي لميزانية الحكومة المركزية ازداد في عام 2014 إلى 10,2% من إجمالي الناتج المحلي، بالمقارنة

### ستخسر الدول الخليجية نحو 215 مليار دولار في العائدات النفطية

مع 9,4% في عام 2013. ووصل الدين العام الإجمالي إلى 149% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2014. رأى التقرير أن «الأثر الأولي لانخفاض أسعار النفط سيكون من خلال المدفوعات إلى مؤسسة كهرباء

لبنان». بلغت المدفوعات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان 3,9% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط سنوي خلال السنوات العشر الماضية. وترتبط هذه المدفوعات بأسعار النفط، ويبلغ معامل الارتباط 0,4 منذ عام 2005. وفي السنوات القليلة الماضية، كانت أسعار النفط مرتفعة بنحو غير معتاد، وهو ما أدّى إلى زيادة المدفوعات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان التي بلغت في المتوسط 4,7% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2011. وقد يتأخّر ظهور الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على وضع المالية العامة من 6 أشهر إلى 9، بالنظر إلى هيكل التعاقدات الجارية مع مُوردي زيت الوقود وزيت الغاز».

غير نظامي أو سيفقدون إقاماتهم الرسمية على أراضيه، فتتزايد أعداد غير المسجلين». هذا الأمر سيزيد من هشاشة أوضاع الكثيرين الذين سيصبحون عاجزين عن ممارسة أدنى الحقوق، بما فيها تسجيل حالات الزواج والولادات، خوفاً من الملاحقة، وتالياً عرضة لأبشع حالات الاستغلال الاقتصادي والسياسي. توصيات عديدة طرحها الجمعيات أولاها أن تتم من دون احترام الحقوق والمبادئ والالتزام بالمواثيق الدولية، إضافة إلى عدم تعارض حق اللجوء

اللجوء، في ظل تنامي خطاب يحمل السوريين حصراً الأزمة التي يعيشها اللبنانيون على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية». أصدرت الجمعيات بياناً أمس تؤكد فيه أن هذه السياسات تخالف القوانين اللبنانية والاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية بين لبنان وسوريا، ما سيؤدي إلى انعكاسات أمنية واجتماعية وإنسانية بالغة التعقيد. ترى هذه المنظمات أنه بفعل السياسات المتبعة «سيضطر كثير من المواطنين السوريين إلى دخول لبنان بشكل

العامة للأمن العام يحدد الحالات التي يُسمح لها بالدخول إلى لبنان. لم يكن اللاجئين ضمن الفئات الست التي حددها الأمن العام، فأقبلوا على استنسابية وزارة الشؤون الاجتماعية في تحديد الحالات الإنسانية. إلى اليوم لم تصدر الوزارة المعايير التي تعتمد عليها لتحديد الحالات الإنسانية. في ظل هذا التعامل المحجف مع اللاجئين، ارتأت 17 منظمة غير حكومية «بدء تحرك مُشترك لبناني سوري بهدف عقلنة النقاش والسياسات العامة في مجال